

٧٠ | جود

جمعية جود النسائية
لخدمات القطاع غير الربحي

2030

ترخيص رقم: ١٣٩٩

سياسة آليات الرقابة والإشراف على الجمعية وتقييمها

الإصدار الأول

١٤٤٤ هـ / ٢٠٢٢ م



المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
2	المقدمة
2	النطاق
2	البيان
3	أنشطة الرقابة
4	مبادئ الرقابة والمتابعة
5	المسؤوليات
6	تعميم واعتماد السياسة

المقدمة

إن سياسة آليات الرقابة والاشراف تعد مطلباً أساسياً من متطلبات ضوابط الرقابة الداخلية في الجمعية حيث إنها تعمل على تحديد المسؤوليات والصلاحيات الإدارية والتي من شأنها تعزيز من ضبط مسارات تدفق المعاملات والإجراءات لتمنع مخاطر الفساد والاحتيال، وتعمل على تطوير العملية الإدارية.

النطاق

تحدد هذه السياسة المسؤوليات العامة على كافة العاملين ومن لهم علاقات تعاقدية وتطوعية في الجمعية، ويُستثنى من ذلك من تصدر لهم سياسات خاصة وفقاً للأنظمة.

البيان

أولاً- الرقابة والمتابعة بالتقارير:

١. التقارير الإدارية:

إن التقارير الإدارية يُعتمد عليها اعتماد كلي في تقييم الأداء للجمعية، وتوجه هذه التقارير بالدرجة الأولى إلى مجلس الإدارة لأنه الجهة المسؤولة عن اتخاذ القرار في تصحيح الانحراف واتخاذ الإجراءات اللازمة، ولا بد أن تعد بصفة دورية وبانتظام، ويجب إعدادها بطريقة جيدة وواضحة ومنها:

- **التقارير الدورية:** وتكون هذه من العاملين لمدراءهم بصفة: يومية، أسبوعية، أو شهرية أو فصلية أو بعد انتهاء مرحلة معينة من مشروع، أو بعد انتهاء مشروع.
- **تقارير سير الأعمال الإدارية:** وتكون هذه التقارير من المدراء إلى الإدارة العليا وتتضمن أنشطة الإدارات والإنجازات المتعددة.
- **تقارير الفحص:** وتكون لتحليل ظروف مشروع سابقة ولاحقة لتساعد الإدارة العليا على التصرف السليم في توجيه القرارات.
- **تقارير قياس كفاءة العاملين:** وتعد بصفة دورية عادية من قبل الرؤساء المباشرين لمرووسيتهم، وتشمل على قياس القدرات والتوصية لتطوير تلك القدرات، ومدى تعاونهم مع فريق العمل... وغيره من معايير واضحة مناسبة للجمعية.
- **المذكرات والرسائل المتبادلة:** وتكون بين الإدارات والأقسام وتستخدم هذه لحفظ الملفات والمعلومات والبيانات لسهولة الرجوع لها للمتابعة والتقييم.

٢. التقارير الخاصة:

- تقارير الملاحظة الشخصية.
- تقارير الإحصائيات والرسوم البيانية.
- مراجعة الموازنات التقديرية.

- متابعة ملف الشكاوى والاقتراحات.
- مراقبة السجلات والمراقبة الداخلية.
- مراقبة السير وفق معايير نظام الجودة والتميز المؤسسي.
- تقييم ومراجعة المشاريع.

ثانياً- الرقابة والمتابعة بالاجتماعات الدورية:

تعتمد الجمعية على الاجتماعات المجدولة كوسيلة فعالة لمتابعة الأنشطة ومعالجة أوجه القصور وتطوير الأداء وتعزيز الرقابة بصورة منتظمة. وتنظم الجمعية أنواعاً من الاجتماعات، منها:

- اجتماعات مجلس الإدارة.
- اجتماعات لجان مجلس الإدارة.
- اجتماعات الإدارة التنفيذية.
- الاجتماعات الفردية بين المدير التنفيذي ومديري الإدارات.
- الاجتماعات الشاملة لفريق العمل.

ثالثاً- الرقابة بالفحص والتدقيق:

تتبنى الجمعية هذا الخيار للأنشطة والحالات التي تتطلب فحصاً خاصاً. من الأمثلة لهذه الأنشطة النشاط المالي، حيث تعتمد الجمعية على قيام خبير مستقل (مراجع مالي) بمراجعة القيود والفواتير والإجراءات المالية والتقارير للتأكد من سلامتها، كما يقوم مديرو الإدارات، أو الوحدات أو المشاريع بزيارات ميدانية للمستفيدين للتحقق من تقديم الخدمات بالجودة المطلوبة.

رابعاً- الرقابة بالاستطلاعات وتحليل البيانات:

حيث يتم جمع البيانات الميدانية من خلال الوسائل الرقمية / الإحصائية وهو أحد السبل لتقييم الواقع والتحقق من وصول الخدمات -كماً ونوعاً- إلى مستحقيها. وتقوم الجمعية - بنفسها أو من خلال مستشارين- بتصميم الاستطلاعات وجمع البيانات وتحليلها للتأكد من مصداقية بعض الأنشطة والمشاريع.

أنشطة الرقابة

وتتم الرقابة على مستويات عدة:

١. مجلس الإدارة: حيث يتمتع بأوسع سلطات الرقابة، وله أذرع الرقابية، التي منها المراجع الخارجي، المدقق الداخلي، والمشرّف المالي.
٢. المدير التنفيذي: ويمارس سلطة المتابعة من خلال المتابعة اليومية والاجتماعات والتقارير والمعابنة المباشرة ومتابعة الشكاوى وزيارة المستفيدين وغيرها.
٣. مديرو الإدارات والوحدات والمشاريع: ويتولى كل منهم ممارسة التدقيق على أعمال التنفيذ ومراجعة التقارير والمخرجات والوثائق بما يضمن سلامة الأداء.
٤. العاملون: ويتحمل كل منهم مسؤولية الدقة والمصداقية في أعماله، والالتزام بالإبلاغ عن الأخطاء والثغرات التي قد يلاحظونها.

مبادئ الرقابة والمتابعة

١. مبدأ الشمولية: فلا بد من قيام جميع أصحاب السلطة في هيكل الجمعية بممارسة أنشطة المتابعة لتتمكن الجمعية من تجنب الثغرات وترتقي بأدائها.

٢. مبدأ التكاملية:

تكامل الرقابة وأساليبها مع الأنظمة واللوائح التنظيمية والخطط الاستراتيجية والتنفيذية في الجمعية.

٣. مبدأ الوضوح والبساطة:

سهولة نظام الرقابة وبساطته ليكون سهل الفهم للعاملين والمنفذين ليسهم في التطبيق الناجح والحصول على النتائج المناسبة.

٤. مبدأ سرعة كشف الانحرافات والابلاغ عن الأخطاء:

إن نظام الرقابة وفاعليته في الجمعية لكشف الانحرافات والتبليغ عنها بسرعة وتحديد أسبابها لمعالجة وتصحيح تلك الانحرافات والأخطاء.

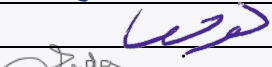

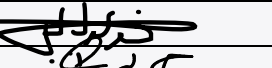

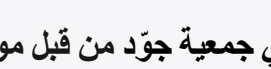
٥. مبدأ الدقة:

إن دقة المعلومة ومصدرها هام بالنسبة للإدارة العليا لأنها هي التي تساعد على صنع القرار والتوجيه السليم واتخاذ الإجراءات المناسبة، وعدم الدقة في ذلك يعرض الجمعية لمشاكل وكوارث لا قدر الله.




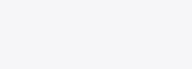
المسؤوليات

تطبق هذه السياسة ضمن أنشطة الجمعية، وعلى جميع العاملين والمنتسبين الذين يعملون تحت إدارة وإشراف الجمعية الاطلاع على الأنظمة المتعلقة بعملهم وعلى هذه السياسة والإلمام بها والتوقيع عليها، والالتزام بما ورد فيها من أحكام عند أداء واجباتهم ومسؤولياتهم الوظيفية. وعلى الإدارة التنفيذية تزويد جميع الإدارات والأقسام بنسخة منها.

تم الاطلاع على سياسة آليات الرقابة والإشراف على الجمعية وتقييمها في جمعية جود من قبل مجلس الإدارة:

التوقيع	الاسم
	أ.د.نوره بنت عبدالعزيز المبارك
	د.فوزية بنت صالح الشمري
	أ.نوره بنت عبدالله الفانز
	أ.د.نوره بنت محمد البليهد
	أ.رحمه بنت محمد بن ابكر اسحاق

تم الاطلاع على سياسة آليات الرقابة والإشراف على الجمعية وتقييمها في جمعية جود من قبل موظفات الجمعية:

التوقيع	الاسم
	أ.أمل بنت عبدالله الحرقان
	الأميرة ريم بنت بندر آل سعود
	أ. سارا بدر البدر
	أ. جواهر محمد الصبيح

اعتمد مجلس إدارة جمعية جود هذه السياسة في الإثنين التاريخ ١١/١٧/١٤٤٤هـ،

الموافق ١٥/١١/٢٠٢٢م.

رئيس مجلس الإدارة

أ.د. نورة بنت عبد العزيز المبارك







جود

جمعية جود النسائية
لخدمات القطاع غير الربحي

2030

ترخيص رقم: ١٣٩٩

   jawedorg

 +966537322260

 jawwed.10@gmail.com